

المنافسة بين قطن مصر وغيره

لمصر الاهرام الزراعى

قطن مصر - أو ذهبها الأبيض كما يسميه البعض - له شهرة عالمية لا تبارى . ولكن المجال لا زال يتسع لزيادة رواجه ، والأمـر فى ذلك يتطلب منا جهودا متواصلة فى نواح مختلفة ، ودراسات يجب أن نقبل عليها حتى يحتفظ قطننا بميزته ويزداد فى غلته على منافسيه من الأقطان الأخرى ، ويزداد بذلك رواجه فى أسواق العالم .

وقد وهبتنا الطبيعة مزايا عاونة على ارتفاع جودة أقطاننا ، وتـفوق متوسط محصول القـدان عندنا عنه فى مختلف بلاد العالم ، ويبلغ هذا المتوسط ضعف أو ثلاثة أمثال ما هو عليه فى أغلب البلاد التى تزرع القطن .

ومن الناحية الزراعية تجب المـثابرة على تحسين مرتبة القطن ونقاوته ورفع غلته . ويجب أن نقوم بدراسة وافية عن الاستعمالات الخاصة لأقطاننا الممتازة لمختلف هذه الأصناف فى البلاد التى تشتري منا هذه الأقطان ، ومجال التوسع فى هذه الاستعمالات حتى نجرى فى سياسة إنتاج هذه الأصناف ، واستنباط الجديد منها بما يتناسب مع ذلك .

كذلك تجب دراسة العيوب التى توجه إلى أقطاننا فى جهات غزلها ونسجها ونعمل على إزالة هذه العيوب إذا كانت صحيحة ، أو نـدحضها بالدعاية القومية إذا كانت باطلة .

وقد كانت إضافة الماء إلى القطن لزيادة وزنه تنسب إلينا ، فأمكن الحد من هذه الشكوى بتحديد نسبة الرطوبة فى القطن ، والرجوع إلى معمل اختبار رطوبة القطن بالاسكندرية عند الاختلاف فى ذلك . وراجت أخيرا دعوى باطلة هى وجود ألياف من الـيسل فى بعض رسالاته ، كما قيل بانحطاط بعض أصناف منه ، وتبين أن هذه الأصناف ما زالت محافظة على جودتها ، غير أن الأقطان التى تطول مدة خزنها تفقد شيئا من جودتها . ويبدو أن ارتفاع أسعار قطن الكرنك حرض بعض المصدرين على خلط رسالات منه بأصناف أرخص ثـمنا ، فكان ذلك مبعث شكوى بعض الغزاليـن . وهذا يستدعى زيادة العناية بتنفيذ القانون الذى يحرم خلط القطن محافظة

على سمعة أقطاننا . ونسب إلى بعض الرسائل احتواؤها على مواد غريبة ، وهذا يتطلب مراقبة الملح والكبس لملافاة ذلك ، وتبين أن الشكوى من وجود بقع خضراء في قطن الكرنك مرجعها وجود بقايا من زغب البذرة بسبب الخلع الرديء .

وأطول أقطاننا تيلة كقطن أمون يعد في مرتبة أفخر أقطان العالم من الوجهة التجارية ، وهو قطن سى ايلندا ، وهذا القطن الأخير لا تزرع منه إلا مساحة محدودة بجزائر الهند الغربية وبورتوريكو ، ولضالة غلته وعلو نفقات إنتاجه تلاشت زراعته تقريبا من جنوب الولايات المتحدة . على أن استعمالات هذه الأقطان الممتازة محدودة ولهذا لم يتوسعوا في زراعتها .

ويتلو قطن أمون في طول التيلة صنف الكرنك فالنوفى فجيزة ٣٠ وبعض أصناف أخرى لم تنتشر زراعتها في بلادنا ، وليس ما يقرب من هذه الأقطان مرتبة إلا محصول بيرو ، وهو محصول ضئيل يزرع في ولاية أريزونا بالولايات المتحدة . وقد جاءت برقيات تفيد أن القوانين التى سنت أخيرا في أمريكا للنقص من مساحة القطن تدعما لسعره قد تترتب عليها زيادة مساحة الأقطان الطويلة التيلة التى لا تخضع لهذا القانون . ر أنه لما كانت لمصر النسبة الغالبية في مقدار إنتاج هذه الأقطان الممتازة فإنها تتحكم ، حد بعيد في السعر الذى تبيعها به . وهذا بشرط ألا يزداد الإنتاج عن طلبات المغازل التى تعمل في هذه الأقطان لصناعات خاصة ممتازة . ويبدو أن القطن المنوفى ما زال مجهولا لدى بعض الأوساط الصناعية ، وهذا يستدعى التوسع في تعريفه للأوساط التى قد تقبل عليه وما يماثلها . أما قطن جيزة ٣٠ فإن بعض المغازل لا تقبل عليه بسبب بياض لونه بالقياس إلى الأصناف المصرية عامة .

أما القطن الأشمونى — ومثله الزاجوراه — فإنه ينافس المحصول الرئيسى لأمريكا والهند والبرازيل والبلاد الأخرى ، غير أنه أجود منها بوجه عام إذ يمتاز عنها بمقاوته ، وتترتب على هذه الميزة زيادة ما ينتجه المغزل الواحد في الساعة من خيوط الغزل Yarns ، كما أنه أقل احتواء للعقد neps من الأقطان الأمريكية وغيرها ، وهذا أيضا يؤدي إلى خفض نفقات إنتاج الغزل . ومن مزاياه أيضا إتقان حليجه وحزمه وكبسه عن الأقطان الأجنبية ، ثم أنه أقل احتواء على الرطوبة منها .

ورسلاته متناسقة خالية من الأقطان المخلوطة . فلهذه الأسباب يفضلها الغزاليون
عن الأقطان الأجنبية إذا لم يتجاوز الفارق بين سعرها وسعره Parity prices .
من الثمن ولا ترتب على إحلال القطن الأشموني مكان القطن الأميركي تعديلات جسيمة
في آلات الغزل ، لهذا كانت الدعاية إلى ذلك مجدية إذا ما أمكن التغلب على الصعوبات
المالية التي تعرض . ومن ذلك أن الضريبة التي تحصلها الحكومة المصرية على صادرات
القطن وقدرها خمسة ريالات عن القنطار تؤدي إلى زيادة الفارق بين سعر القطن
الأشموني والأميركي ، كما أن بعض بلاد أوروبا تدفع في شرائها للقطن المصري الثمن
عن طريق بنك إنجلترا ، وهذا البنك يعاملها فيما يختص بسعر عملتها المحلية معاملة أقل
من الأسعار الجارية لديها . لهذا وجب أن نغني بخفض ضريبة التصدير فيما يختص
بالقطن الأشموني ، وأن نعمل على إيجاد علاقات مباشرة لتمويله وتصريفه في البلاد
الأوربية ، خصوصا أن هذه البلاد تحصل بمقتضى مشروع مارشال على كميات معينة
من القطن الأميركي ، ومن مصلحتها استكمال احتياجاتها بالقطن المصري .